الفصل الخامس

جماعات الصفوة فى ضوء الخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى
نحو نموذج نظرى

مقـــدمة :

اذا كانت هذه الدراسة تنطلق من افتراض أن الصفوة فى المجتمعات الريفية لا يمكن أن تدرس الا فى ضوء البناء الاجتماعى ككل ، من حيث أن هذه المجتمعات لم تعد تعرف العزلة التى ربما كانت احدى خصائصها فى فترات تاريخية قديمة ، فانه من الأهمية بمكان أن تنبع الفروض التى تسعى هذه الدراسة الى اختبارها بشأن جماعات الصفوة فى الريف من تصور عام للبناء الاجتماعى للمجتمع المصرى • واذا كانت هذه الدراسة تسعى الى تأكيد الاعتقاد بأن دراسة البناء الاجتماعى لأى مجتمع أو جزء منه يجب أن تنطلق من الخصوصية التاريخية التى تميز هذا المجتمع أو نمط المجتمعات التى ينتمى اليها ، فان محاولة تطوير افتراضات نظرية بشأن البناء الاجتماعى يجب أن تمر بمستوى آخر من التحليل النظرى لتحديد مفهوم الخصوصية التاريخية وأصوله النظرية ، ومدى اقتراب النظريات التى حاولت فهم البناء الاجتماعى فى العالم الثالث منه أو ابتعادها عنه • كما يجب التعرف على المحاولات السابقة التى تبنت فكرة الخصوصية التاريخية ـ فيما يتعلق بالمجتمع المصرى ـ لتكون أساسا لتطوير الفروض النظرية التى تتبناها هذه الدراسة بشأن البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى •

وفى ضوء هذا يحاول هذا الفصل أن يتتبع الأسس النظرية التى يقوم عليها مفهوم الخصوصية التاريخية وعلاقته بالاتجاهات النظرية من ناحية،

ومدى اقتراب أو ابتعاد النظريات التى اهتمت بمجتمعات العالم الثالث منه من ناحية أخرى • كما يحاول أن يعرض لاسهامات الباحثين المصريين التى تنطلق من هذا المفهوم فى دراسة المجتمع المصرى • ويعرض بعد ذلك لمجموعة الفروض النظرية التى أعتقد أنها تكون نموذجا افتراضيا لمكونات البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى فى ضوء خصوصيته التاريخية • وتأتى بعد ذلك الفروض المتعلقة بجماعات الصفوة القديمة والجديدة فى الريف المصرى والتى تنطلق من هذا النموذج النظرى الافتراضى وتعبر عن أحد جزئياته الفرعية • وبناء على ذلك فسوف يضم هذا الفصل العناصر التالية :

أولا : الأسس النظرية لمفهوم الخصوصية التاريخية •

ثانيا : الخصوصية التاريخية والاتجاهات النظرية السابقة •

ثالثا : الدراسات المصرية ونقطة البداية •

رابعا : البناء الاجتماعى السياسى للمجتمع المصرى : نموذج افتراضى •

خامسا : فروض الدراسة الراهنة •

أولا : الأسس النظرية لمفهوم الخصوصية التاريخية

ظهر مفهوم الخصوصية التاريخية historical specificity كرد فعل لما يسمى فى علم الاجتماع بالنظريات الكبرى grand theories التى تقدم تعميمات واسعة النطاق ، متجاهلة بذلك الحقيقة التى مؤداها أن التاريخ يمكن أن يثبت زيف أى تعميم مهما يكن مستوى صدقه الامبريقى ، كما ظهر أيضا كرد فعل لتطبيق هذه النظريات الكبرى بشكل ميكانيكى على ابنية اجتماعية تختلف عن الأبنية التى تطورت هذه النظريات من خلالها • ومن ناحية أخرى ظهر هذا المفهوم كرد فعل للتعميمات الآنية synchronic أو اللاتاريخية ahistorical • وبناء على ذلك فان هذا المفهوم يسعى لتحقيق درجة من الوصف والتحليل النظرى يمكن من خلالها تخطى مزالق التعميم الواسع النطاق والتفسير الميكانيكى الناتج عنه ، والرؤية الضيقة المجتزأة

للواقع التى تقدمها النزعة الامبيريقية اللاتاريخية ، والخصوصية التاريخية بهذا المعنى لا تقلل من شأن النظريات الكبرى ، ولا من شأن الدراسة الامبيريقية المحدودة ، وانما هى محاولة لايجاد موقف يمكن من خلاله تجنب معيارية النظريات العامة أو الرد النظرى الذى يمكن أن تقع فيه ، أو تطبيقها بشكل ميكانيكى على كل المجتمعات ، كما يمكن من خلاله أيضا تجنب محدودية التحليل الامبيريقى ، وتجاوزه الى الرؤية التاريخية الشاملة ٠

ويزداد هذا الموقف اتضاحا اذا ما حاولنا تحديد موقع الخصوصية التاريخية بين أشكال التفسير المختلفة ٠ ويمكن أن يتم ذلك اذا ما فرقنا بين مستوى التفسير الذى يمكن أن تقدمه اى صياغة نظرية ، وبين مستوى الواقع الذى يتناوله هذا التفسير ٠ ونميز على المستوى الأول بين التفسير المحدود والتفسير العام ، ونميز على المستوى الثانى بين الواقع الجزئى والواقع الكلى ٠ وبمقابلة هذين المستويين ببعضهما يظهر لدينا أربعة أشكال من التفسير على النحو التالى :

مستوى التفسير	مستوى الواقع: جزئى	مستوى الواقع: كلى
محدود	النزعة الامبيريقية (التفسير الجزئى)	تطبيق نظرية محدودة على واقع كلى مختلف (التفسير الميكانيكى)
عام	التفسير الكلى (الخصوصية التاريخية) التاريخى للواقع الجزئى	تفسير عام لواقع كلى (النظريات الكبرى)

الخصوصية التاريخية هنا تعد ضربا من التفسير العام لمجتمع معين أو لأنماط خاصة من المجتمعات (الجزء هنا يفهم بهذا المعنى) ، غير أن عمومية هذا التفسير لا تشتق من رؤية معيارية تنظر الى الكل على أنه واحد غير متباين الأجزاء ، وانما تشتق هذه العمومية من خصوصيات لها تاريخها الخاص وشكلها البنائى المتميز ٠

ولا أود أن يفهم من هذه الصياغة أن مفهوم الخصوصية التاريخية هو محاولة للتوفيق بين النظريات الكبرى والنزعة الامبيريقية من خلال نظرية وسطى مثلا ٠ فمفهوم الخصوصية التاريخية قد ارتبط فى علم الاجتماع بتراث معين ، وقد ظهر من خلال محاولة تطوير هذا التراث النظرى بحيث لا يطبق ـ كنظرية كبرى ـ تطبيقا ميكانيكيا على كل المجتمعات فى كل زمان ومكان ٠ وسوف افصل الحديث حول هذا وشيكا ، غير أننى لا بد أن اوضح قبل ذلك أننى اردت بهذه الصياغة ان أضع مفهوم الخصوصية فى مقابل بعض أشكال التفسير لكى أوضح أنه يقوم على نقدها جميعا بما فى ذلك التفسير الميكانيكى للنظرية التى ارتبط بها مفهوم الخصوصية التاريخية ذاته ٠

تطور مفهوم الخصوصية التاريخية من خلال الباحثين الذين دفعوا اتهام كارل بوبر Popper للماركسية بأنها صورة من صور المذهب التاريخى historicism تحاول البحث عن الانماط العامة أو الايقاعات العامة أو القوانين العامة التى تحكم تطور التاريخ من أجل التنبؤ بمساره (١) ٠ وذهب الباحثون فى مواجهة هذا الاتهام الى أن الماركسية ليست نظرية عامة تنطبق بشكل ميكانيكى على أى واقع تاريخى مدعمين وجهة نظرهم بماذهب اليه ماركس نفسه من أن :

---

(١) K. Popper, **The Poverty of Historicism,** Routledge and Kegan Paul, London, 1957, p. 3. See also Chapter 16

« الاحداث قد تتشابه الى حد يدفع الى الدهشة ولكنها تحدث فى سياقات تاريخية مختلفة بحيث تؤدى الى نتائج مختلفة كلية · ولا يستطيع المرء أن يعثر على الخيط الذى يحكم ظاهرة معينة ، الا اذا درس كل شكل من أشكال التطور هذه كلا على حدة ، ولن يستطيع المرء أن يحقق ذلك من خلال نظرية فلسفية ـ تاريخية عامة ، فهى نظرية تتسم فى المحل الأول بأنها نظرية متعالية على التاريخ » (٢) ·

وبناء على هذا النص وغيره تطور الاعتقاد بأن الماركسية التى تطورت من خلال الخبرة التاريخية لأوربا الغربية فى القرن التاسع عشر لا يمكن أن تنطبق بشكل ميكانيكى على البناء الاجتماعى خارج هذه المنطقة أو حتى فى فترة تاريخية مغايرة منها · واتهمت الماركسية التى تحاول مثل هذا التطبيق الميكانيكى بأنها ماركسية فجة valgur Marxism · فمثل هذا التفسير الميكانيكى يبدو وكأنه مستحيل ، لأنه ـ وكما ـ أكد التوسير بحق ـ لا يوجد تاريخ عام ، وانما ابنية خاصة تقوم على وجود أنماط مختلفة للانتاج ، وتصبح هذه الأبنية كليات اجتماعية طالما ظهرت فيها تكوينات اجتماعية متميزة ، وبناء على هذا فان هذه الأبنية ليس لها معنى الا كدالة على جوهر هذه الكليات ، بمعنى جوهر خصوصيتها وأسلوب تكوينها المميز (٣)· وفى ضوء هذا الفهم نظر الى القوانين التاريخية التى طورها ماركس والقوانين الفرعية التى اشتقت منها على أنها ترتبط بأبنية محددة لها خصوصيتها المميزة · وأصبح الماركسيون يربطون بين ماركس وبين فترة تاريخية معينة ، وظهر الاعتقاد بأن الماركسية لا تؤدى وظيفتها اذا فهمت على أنها نظرية

---

(٢) Marx, Silected Correspondence, Moscow, Progress Publishers, 1965, Quoted : M.C. Haward and J.E. King, Political Economy of Marx, Longman, 1975, p. 53.

(٣) Louis AHhusser, Reading Capital, Trans. Ben Brewster, NLP, London, 1970, p. 109.

عامة • وهنا ظهر مفهوم الخصوصية التاريخية الذى يؤكد على التعميم فى حدود معينة ، بل ان الخصوصية التاريخية أصبحت لدى بعض الباحثين نهجا وطريقا للتنظير للواقع الاجتماعى لمجتمع معين أو نمط من المجتمعات .

١ ـ فمن ناحية اكد كارل كورش Karl Korsch وغيره من البـــاحثين ـ ان ماركس قد ربط كل شىء بفترة تاريخية محددة • ولقد انتقد المنظرين البرجوازيين لاهمالهم للطابع الخاص للفترات التاريخية ، وذهب الى أن ماركس قد تجاوز هذا النقد عندما التزم بمبدأ الخصوصية التاريخية Principle of historical Specification فى أبحـاثه عن المجتمع الرأسمالى • واذا كانت القوانين التى توصل اليها ماركس قوانين تاريخية فليس معنى ذلك أنها صادقة فى كل زمان ومكان ، بل انها محدودة بالأبنية التاريخية التى حاولت تفسيرها (٤) •

٢ ـ وبالرغم من هذا الاشتقاق لمبدأ الخصوصية التاريخية من الماركســية ، الا أن هذا المبدأ قد تجاوز تلك الأخيرة عندما تحول عند بعض الباحثين الى منهج أو موجه للتنظير عن الواقع فى مجتمع معين • وقد كان رايت ميلز من أشد الدعاة لهذا الفهم لمبدأ الخصوصية التاريخية • فقد فهم الخصوصية التاريخية على أنها (٥) :

(أ) قاعدة للبحث الاجتماعى والتصور ، من حيث أن مفهوم الخصوصية التاريخية ، يوجهنا الى صياغة الاطرادات والاتجاهات العامة

---

(٤) K. Korsch, « Leading Principles of Marxism : A Restatement », in : D. Mcquarie (ed) **Marx : Sociology, Social Change, Capitalism,** Quarted Book, London, 1978, p. 54 ff.

(٥) C. W. Mills, **The Marxists,** Penguin Books, 1962, pp. 39-40

التى نكتشفها فى مرحلة بعينها ، وينبهنا الى ضرورة ألا نعمم خارج حدود هذه الفترة » ٠

(ب) منهج لنقد المفاهيم ، فهى تمكننا من أن ننظر الى التصورات النظرية على أنها غير ازلية ، وانما نسبية ترتبط بالفترة التى تفسرها ٠

(جـ) كنظرية عن طبيعة المجتمع والتاريخ ، حيث يمكن تصور التاريخ على انه مكون من فترات لكل منها شكلها البنائى المتميز ٠ وفى هذه الحالة يصبح السياق التاريخى الخاص هو المرجع الوحيد لأى دراسة أصيلة ٠

وهكذا تحولت فكرة الخصوصية التاريخية ـ ومن خلال هذه الصياغة ـ الى اتجاه نظرى ومنهجى فى حد ذاته يستطيع أن يحقق المزايا التالية التى لا تستطيع أن تحققها التصورات الأخرى :

١ ـ عدم الالتزام المسبق بمقولات نظرية معينة ، واتخاذ الواقع كأساس لانتقاء المفاهيم التى تتلاءم معه ٠

٢ ـ انتقاء المفاهيم التى تلائم واقعا تاريخيا معينا من أكثر من نظرية سواء فى صياغة جديدة للمفهوم أو فى نفس الصياغة التى ظهر فيها داخل نظرية معينة مع عدم الالتزام بسياقه داخل هذه النظرية ٠

٣ ـ لا يعنى عدم الالتزام المسبق بنظرية معينة ضربا من ضروب العدمية بل ان الالتزام بمبدأ الخصوصية التاريخية فى حد ذاته يعنى الالتزام برؤية عامة للمجتمع والتاريخ ٠

٤ ـ لا يعنى انتقاء المفاهيم من نظريات مختلفة ضربا من ضروب التأليف النظرى طالما أن المفهوم يوضع فى صياغة مختلفة تماما ، وأكثر من

هذا فان ذلك الاجراء يحقق ـ فى حد ذاته ـ ميزة هامة ترتبط باثبات فشل النظرية (أو النظريات) الأولى التى ارتبط بها مفهوم معين (أو مجموعة من المفاهيم) فى تفسير جوانب معينة أو تعمدها فى اخفاء هذه الجوانب ٠

والسؤال الآن الى اى مدى نجحت النظريات التى عرضنا لها فى الفصول السابقة فى التوافق مع مبدأ الخصوصية التاريخية بهذا المعنى ؟

ثانيا : الخصوصية التاريخية والاتجاهات النظرية السابقة

فى ضوء الفهم السابق لمبدأ الخصوصية التاريخية ، يفترض أن مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة لها خصائص مميزة تجعل ابنيتها مختلفة عن أبنية المجتمعات المتقدمة وذلك لاختلاف ظروف التطور الاقتصادى ـ الاجتماعى هنا وهناك ٠ فضلا عن ذلك ، فان الأبنية المختلفة لمجتمعات العالم الثالث تختلف بعضها عن البعض الآخر فى ناحيتين :

الأولى : التنويعات التاريخية القائمة بين فترات تاريخية مختلفة داخل المجتمع الواحد أو فى أنماط مختلفة من المجتمعات ٠

الثانى : التنويعات بين مناطق ثقافية لها تاريخ متميز وثقافة متميزة٠ فبالرغم من التشابه ـ على سبيل المثال ـ بين مجتمعات أمريكا اللاتينية ومجتمعات جنوب شرق آسيا والمجتمعات العربية ، الا أن لكل مجموعة من هذه المجتمعات خصائص بنائية ثقافية ترجع الى خصوصية الخبرة التاريخية لكل مجموعة ٠

وغنى عن البيان انه لا يمكن ـ فى ضوء الخصوصية التاريخية ـ تقديم تصورات قبلية عن اى من هذه التنويعات الا فى ضوء رؤية واقعية ـ تاريخية تأخذ فى اعتبارها كل المكونات البنائية فى المجتمع ٠

اذا اعتبرنا أن هذا هو المنطلق العام لرؤية مجتمعات العالم الثالث في ضوء الخصوصية التاريخية ، فالى أى حد اقتربت النظريات التى عرضنا لها فى الفصول السابقة من هذا التصور ؟ يتضح بادى ذى بدء أن أيا من هذه النظريات لم يقترب من هذا التصور • فالاتجاهات الثلاثة التى عرضنا لها تكشف عن ثلاثة مستويات من الرد النظرى وثلاثة مستويات من التحليل المعيارى (أوبعبارة أخرى التطبيق الميكانيكى لمجموعة من الافكار على كل المجتمعات) •

١ ـ فالاتجاه الوظيفى ـ التعددى يرد البناء برمته الى التباين فى النسق القيمى • وفى التحليل المقارن الذى يقدمه هذا الاتجاه يظهر العالم الثالث « من الممالك الافريقية والتنظيمات القبلية ••• الى النظم التى أصابها قدر من التحديث فى بورما والهند » (٦) • وكأنه يخضع لنفس العملية من التحول • وفى هذه الحالة فان الاختلافات بين الأبنية الاجتماعية المختلفة ترد الى الاختلافات فى درجة تباين أنساقها القيمية وبالتالى تباين الانساق الأخرى فى المجتمع • والمحرك الأول لهذا التباين هو نشر القيم الحديثة من مركز العالم ، الأمر الذى يترتب عليه القول بأن عملية التحول والتغير لا بد وأن تسير وفق الخطوط التى سارت فيها المجتمعات الغربية • وفى ضوء هـذا درست الأبنية الاجتماعية فى العالم الثالث بشكل يجعلها تتلاءم مع نموذج مثالى ـ نظرى وعملى ـ تم تطويره من خلال خبرة تاريخية مغايرة • وكانت النتيجة تحليلا ثنائيا مبسطا بين قيم حديثة وقيم تقليدية ، وبين صفوة جديدة تقليدية وهكذا •

وفى ضوء ذلك فان هذا الاتجـاه يتجـاهل أبسط قواعد الخصوصية

---

(٦) G. Almond, « Introduction : A Functional Approach to Comparative Politics » in Almond and Colman (eds.) **Politics in Developing Areas, op. cit.**, p. 16.

التاريخية • فالمجتمعات بمستوياتها المختلفة لا تدرس فى ضوء تاريخها الخاص ، بل أن هذا التاريخ لابد وأن يصبح صورة متكررة من تاريخ آخر (أعنى تاريخ الغرب) • هذا فضلا عن أن البحث الامبيريقيى المعتمد على هذا الاتجاه يهمل اهمالا تاما الظروف التاريخية التى ادت الى ظهور مكونات البناء الاجتماعى بالشكل الذى هى عليه • ولا يعنى هذا أن المسائل التى يهتم هذا الاتجاه بدراستها غير قائمة : فعناصر الثقافة الغربية قد تخلت اكثر القرى انعزالا ، والتباين يعترى أجزاء كثيرة من البناء الاجتماعى ، والقوة تتركز فى أيدى فئة قليلة من الافراد • غير أن أسلوب تناول هذه المسائل لا يقدم تفسيرا لائقا بها ، طالما أنه يتناولها منعزلة عن ظروف نشأتها التاريخية • ويدعونا هذا الى القول بأن التعددية قائمة فى البناء الاجتماعى للمجتمع النامى أو المتخلف ، غير أن هذه التعددية يمكن أن تفهم بأسلوب آخر يبعدها عن التحليل المعيارى والثنائى • فاذا طرح أصحاب هذا الاتجاه السؤال الآتى : لماذا تعددية العناصر الثقافية فقط ، وما هو دور هذه العناصر فى عملية التخلف ، خاصة الثقافة الحديثة ؟ فانهم لن يستطيعوا الاجابة عليه • ذلك لأن الاجابة عليه سوف تجعلهم يبحثون فى تعددية أشكال الانتاج وتعددية الطبقات ودور الطبقة البرجوازية فى نشر نمط خاص من القيم لايؤدى الى التقدم بقدر ما يؤدى الى التخلف • هنا يمكن فهم التعددية من منظور آخر ، وهنا نستطيع الخصوصية التاريخية أن تثرينا بنظرة أشمل •

٢ ـ ويقدم لنا الاتجاه الثانى مستوى آخر من الرد النظرى حيث يتم رد البناء الاجتماعى الى مشكلاته الثانوية ، أعنى مظاهر الانشقاق العرقى والسلالى • كما ظهر التحليل فى شكل معيارى ظهرت فيه الدول المتقدمة على أنها نموذج مثالى يكشف عن أعلى مستويات التجانس العرقى • ويمكن لأصحاب هذا الاتجاه ـ كما يمكن لاصحاب الاتجاه السابق ـ الادعاء بأن خصوصية مجتمعات العالم الثالث تكمن فى نقص التجانس الثقافى والعرقى • غير أن هذا الادعاء يمكن تزييفه على أساسين : الأول : أن عدم التجانس

هذا قد لا يوجد أصلا فى بعض المجتمعات اذا ما نظرنا اليها فى ضوء تاريخها وليس فى ضوء تاريخ المجتمعات الغربية ، والثانى أن هذه الخصوصية ليست تاريخية وانما تفرض على التاريخ • والتحليل الذى يقدمه هذا الاتجاه لا يكشف عن أى تباين أو تنوع بين المجتمعات المختلفة بسبب اهمال ظروفها التاريخية • فلا يمكن التسليم مثلا بأن الصفوة فى كل مجتمعات العالم الثالث تتكون من جماعة عرقية متميزة (أقلية عددية أو أغلبية ديموجرافية) ، فبعض مجتمعات العالم الثالث لا تعرف هذا الانقسام العرقى أصلا • كما لا يمكن القول ــ والأمر منسحب أيضا على الاتجاه التعددى السابق ــ بأن الصفوة الجديدة المتعلمة تعليما غربيا هى التى ستحقق التكامل فى هذه المجتمعات عندما تنمو كطبقة وسطى حيث تحل الانقسامات الطبقية محل الانقسامات العرقية • فالتعليم فى مجتمعات العالم الثالث لا يجب أن يؤدى بالضرورة الى نفس نتائج التعليم فى المجتمعات الغربية لاختلاف ظروف نشأته • هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى فان التاريخ قد أثبت أن التعليم لايؤدى الى الغاء الفروق السلالية ، وأن الأوربيين أنفسهم الذين يجب أن يقلدهم أبناء العالم الثالث ــ من وجهة النظر التعددية ــ هم أشد دعاة الانقسام السلالى (جنوب افريقيا خير مثال على ذلك) •

والباحثون فى العالم الثالث ممن يخلصون لهذا العالم وممن يدركون مدى خصوصيته لا تفوت عليهم النوايا الأيديولوجية الكامنة خلف مثل هذا الاتجاه ، والتى تتمثل فى محاولة خلق مظاهر انشقاق غير موجودة فى هذه المجتمعات ، أو تدعيم الانشقاقات القائمة بالفعل بحيث تظل هذه المجتمعات فريسة التفكك والصراع العرقى ، الأمر الذى يساعد الدول الرأسمالية الكبرى على مزيد من السيطرة على هذه الدول الفقيرة واستنزاف ثرواتها • ويدعونا ذلك الى رفض هذا الاتجاه رفضا • فلا يعقل أن نتبنى اتجاها ــ أو حتى نحاول الاستفادة منه ــ يدعو الى الانقسام فى الوقت الذى ننشد فيه نحن أبناء العالم الثالث تغييرا من القلب •

٣ ـ ويعد الاتجاه الثالث (اتجاه التبعية) أكثر الاتجاهات ادعاء بتقديم رؤية نظرية تبرز خصوصية المجتمعات التابعة وخصوصية التطور الذى مرت به • فلقد تم النظر الى هذه المجتمعات نظرة تاريخية • وفضلا عن ذلك فان أنصاره يذهبون الى أن اتخاذهم من العالم ككل وحدة للتحليل ونظرتهم الى تاريخ العالم على أنه تاريخ واحد لا يتنافى مع التحليل التاريخى الذى يبرز الخصوصية التاريخية على ما يذهب والشتين • (٧) • وقد ذهب دوس سانتوس Dos Santos أيضا الى القول بأن فكرة التبعية تمكننا من النظر بجلاء الى الخصوصية التاريخية لتطور المجتمعات الرأسمالية المتقدمة وبالتالى الخصوصية التاريخية لتطور المجتمعات المتخلفة (٨) • ومن ناحية أخرى يعتقد أنصار اتجاه التبعية أن تحليلاتهم قد تجاوزت تحليلات الماركسية الفجة طالما أنها تقدم رؤية جديدة للتطور الرأسمالى فى العالم الثالث •

والحق أن اتجاه التبعية قد نجح فى ابراز بعض عناصر التطور الخاص لمجتمعات العالم الثالث والتى أهمها على الاطلاق خضوع هذه البلدان لسيطرة واستغلال الرأسمالية ، وهى خبرة تاريخية لم تعرفها المجتمعات الغربية • ولكن التفاصيل التحليلية التى يقدمها أنصار هذا الاتجاه تجعلهم يهبطون التطورات الداخلية الخاصة التى تعرفت لها هذه المجتمعات • فلقد تم رد التطور الداخلى برمته الى التطور الخارجى الرأسمالى ، وتم رد هذا الأخير الى عوامل اقتصادية بحتة • ولقد جنح بهم هذا الرد الى التركيز على تاريخ العالم المتقدم أكثر من تركيزهم على تاريخ العالم المتخلف ، مع اهمال عمليات

---

(٧) I. Wallerstein, « R.F.D., op. cit., p. 391

(٨) Dos Santos, « The Crisis of Development Theory and the Problem of Dependence in Latin America », in : H. Brinstein (ed.) Under-development and Development, Penguin Boos, 1973, p. 73.

التحرر من التبعية التى شهدها العالم المتخلف والتى تضفى عليه خصوصية معينة • وبهذا فاذا كانت نظرية التبعية قد حاولت بحق تجاوز التطبيق الميكانيكى للماركسية ، فانها قد أفرزت نظرية او رؤية ميكانيكية من نوع آخر • فقد انتهت الى قانون عام يتم اثباته بأى شكل من الأشكال ، ويطبق على كل المجتمعات فى كل انحاء العالم ، بل وعلى المجتمعات والوحدات الصغيرة داخل المجتمعات الكبيرة ، وأصبح كل باحث فى التبعية مقيدا منذ البداية بمجموعة من الفروض النظرية بحيث يتوصل فى النهاية الى اثبات واقع التبعية • وفضلا عن ذلك فان الباحثين هنا لم يستطيعوا أن يتجاوزوا التعليل المعيارى ، فقد أصبح تاريخ العالم الرأسمالى المتقدم هو المقياس الذى من خلاله تتم دراسة التخلف فى أجزاء أخرى من العالم •

وكان من نتيجة ذلك كله أن فشلت هذه النظرية فى ابراز التباينات بين المجتمعات التى لها سمات تاريخية ثقافية متميزة ، وبين الفترات التاريخية داخل كل مجتمع • ورغم ذلك يبقى لنظرية التبعية أنها قد لفتت الانتباه الى تأثير السيطرة الأجنبية على البناء الاجتماعى الداخلى وهى قضية لا يمكن اهمالها فى بحث خصوصية المجتمعات المتخلفة • فأحد سمات الخصوصية هذه ، والتى ربما تكون قد شهدتها معظم مجتمعات العالم الثالث، أن التطور الداخلى لم يتم بشكل طبيعى وتلقائى كما حدث فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، وانما خضع لظروف ـ بعضها خارجى ـ جعلت التطور يسير فى خطوط غير منتظمة وغير متراكمة الامر الذى ساهم فى احداث قدر كبير من التخلف •

ثالثا : الدراسات المصرية ونقطة البداية

اهتم الدارسون المصريون بابراز الخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى وتطوره عبر فتراته التاريخية • وينتمى الذين أشاروا الى خصوصية البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى أو بالأحرى خصوصية التطور فيه الى فروع عديدة من فروع المعرفة كالتاريخ والجغرافيا والاجتماع ، وتراوحت وجهات

نظرهم بين الانطباعات والصياغات العلمية المنظمة • ونكتفى هنا بالاشارة الى آراء بعض علماء الاجتماع •

ساهم انور عبد الملك ـ بتاثير مبكر من ابراهيم عامر ـ فى تطوير مفهوم الخصوصية التاريخية وتطبيقه على المجتمع المصرى • وقد كتب فى أحد مقالاته الأخيرة مدافعا عن الخصوصية التاريخية يقول :

« ذهب الى غير رجعة عصر الاتجاهات النظرية الصارمة التى تقوم على الرد النظرى • أن ما نحتاجه اليوم سواء على مستوى التصور النظرى أو مستوى العمل السياسى هو أداة قادرة على (أ) تفسير الأسلوب الذى تتطور به المجتمعات أو أى منها وتستمر فى الوجود (وهو ما اقترحت أن نطلق عليه نمط الاستمرارية المجتمعية (Pattern of Societal maintenance) (ب) على أن يتم ذلك فى ضوء مجموعة من العوامل المشتركة المؤكدة التى تناسب كل المجتمعات القومية أو أحدها والتى تؤثر ، بدرجات مختلفة ، على شكل هذه المجتمعات فى سياقها الجغرافى ـ التاريخى الخاص » (٩)•

ويكشف هذا النص عن تصور للنظرية بأنها يجب أن تفسر عموميات مجتمعات عديدة وخصوصيات مجتمعات محددة فى آن واحد • كما يكشف عن أسلوب تحقيق فهم الخصوصية التاريخية • غير أن هذا الأمر قد اتضح بشكل أكثر جلاء فى أعمال انور عبد الملك السابقة على هذا المقال • فقد ذهب فى احدى دراساته السابقة الى تحديد الأسس التى يجب اتباعها عند الكشف عن خصوصية أى مجتمع وهى (١٠) :

---

(٩) A. Abdel-Malek, « The Concept of Specificity in Civilization and Culture », Cultures, Vol. V, No. 2, 1978, p. 175.

(١٠) A. Abdel Malek, « Sociology and Economic History : An Essay on Mediation », Paper prpresented to « Conference on Economic History of the Middle East » School of Oriental and African Studies, London, 4-6 July, 1972.

(أ) دراسة سياق التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية والتوصل من دراستها الى نواة مركزية يتجمع حولها التراث التاريخى للمجتمع، اى الخصوصية التاريخية له ٠

(ب) فهم هذه النواة على أنها عامل استمرار وتغير فى نفس الوقت ٠

(ج) يمكن للتغيرات التى تحدث فى الاطار السياسى للمجتمع أن تؤثر على النواة نفسها ٠ واذا ما استمرت هذه التغيرات ولاقت قبولا شعبيا فان نواة الخصوصية التاريخية يمكن أن تتغير ببطء ٠

ولم يشر عبد الملك فى صياغته الحديثة للمفهوم الى النواة ، غير أنه خدمها فى مفهوم جديد هو « نمط الاستمرارية المجتمعية » ٠ فكل مجتمع يشكل استمراره (اعادة انتاجه) من خلال نمط متميز أو نواة متميزة تضفى تأثيرها على البناء الاجتماعى ، ولا تتغير الا اذا حدثت تغيرات جوهرية فى هذا البناء ٠ ولقد طبق عبد الملك هذا التصور على المجتمع المصرى فى دراسات عديدة (١١)٠ واستنتج من هذه الدراسات أن النواة التى تطور (حولها) المجتمع المصرى تتبدى فى المركزية المفرطة Over-centeralization للقوة السياسية والاقتصادية ٠ فمنذ القدم تتملك الدولة الأرض وتركز فى ايديها كل مظاهر القوة ، ومن ثم فان تاريخ مصر قد تشكل حول هذه المركزية المفرطة التى فرضتها طبيعة الأرض ونظام الرى وطبيعة السلطة ٠ ورغم دخول الاقتصاد

---

(١١) اهم هذه الدراسات :

ـ أنور عبد الملك ، **المجتمع المصرى والجيش** ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٤ ٠ ونشر هذا الكتاب بالفرنسية عام ١٩٦٢ وترجم الى الانجليزية عام ١٩٦٨ ٠

Abdel Malek, « Nasserism and Socialism », **Socialist Register**, 1964, pp. 38-55, «The Crisis in Nasser's Egypt », **N.L.R.**, Nos. 41-46, 1967, pp. 67-80.

الرأسمالى الى المجتمع المصرى الا أن ذلك لم يلغ السيطرة المركزية ، وحتى التغيرات الأخيرة التى أحدثتها ثورة ١٩٥٢ لم تؤد الى تغيير هذه النواة الأساسية للبناء الاجتماعى • ووصف عبد الملك الاقتصاد الذى ظهر خلال فترة الخمسينات والستينات (١٢) بأنه خليط من الاقتصاد الرأسمالى ورأسمالية الدولة • وهى تركيبة اجتماعية اثر وجودها على تغير التركيب الطبقى فبدأت البرجوازية فى التقلص ، وظهرت كادرات جديدة من الضباط والخبراء والمديرين والمنظمين ـ حدث بينها قدر كبير من التضامن والتكامل بحيث شكلت « صفوة قوة جديدة » New Power Elite ، فرضت نفسها على البيروقراطية ، وحاولت أن تخلق ضربا من التكامل الأيديولوجى ، فكانت النتيجة فرض السلطة المركزية التى لا تختلف كثيرا عن المركزية الهرمية المصرية التى ظهرت فى عصور قديمة •

والمشكلة الرئيسية التى تظهر من صياغة انور عبد الملك وتحليله الامبيريقى أن فكرة المركزية المفرطة قد تمت صياغتها بشكل قبلى aprori وتم تحليل البناء الاجتماعى من خلال الاعتقاد بانها عنصر دائم فيه • والسؤال الحاسم الذى يطرح نفسه : هل المركزية المفرطة لها صفة الحتمية بحيث تفهم على هذا النحو ؟ أم أن المركزية ـ ان وجدت ـ ناتجة عن البناء الاجتماعى ؟ الاجابة على هذا السؤال تكشف عن تناقض فى التحليل الذى يقدمه أنور عبد الملك • فهو يقرر صراحة أن التركيب الاجتماعى هو الذى يحدد نمط الاستمرار أو النواة • بمعنى ـ اذا طبقنا ذلك على المجتمع المصرى ـ أن المركزية كنمط استمرار ناتجة عن البناء الاجتماعى • غير ان التحليل الفعلى لا يكشف عن هذه العلاقة بين البناء الاجتماعى ونمط استمراره ، وانما يوحى

---

(١٢) يميز عبد الملك هنا بين ثلاث مراحل : مرحلة خلق النظام القومى الجديد (١٩٥٢ ـ ١٩٥٦) ، مرحلة التحالف بين البرجوازية والسلطة العسكرية (١٩٥٦ ـ ١٩٦١) ، وأخيرا مرحلة التخطيط الاقتصادى (١٩٦١ ـ ١٩٧٠) •

بأن المركزية هى التى تحدد البناء الاجتماعى ، واطاره العام • ويعنى هذا أن البناء الاجتماعى يتم رده الى المركزية ، بل ان المركزية نفسها يتم ردها الى ظروف جغرافية • وفى كلا الحالين يظهر ضرب من الحتمية : الحتمية السياسية والحتمية الجغرافية •

واذا ما بدأنا من افتراض وجود المركزية فان التحليل لن يستطيع أن يتجاوز أسلوب التحليل الثنائى • ذلك أن أنصار التحليل الثنائى يبدءون من نفس المسلمة فيفترضون مركزية فى السلطة تؤثر على الشكل الذى ينتظم حوله البناء الاجتماعى ونمط التغير الذى يطرأ على مكوناته البنائية • ولقد اتضح مثل هذا النوع من التحليل مطبقا على المجتمع المصرى من خلال أعمال جبرائيل بير G. Bear الذى اتخذ من مركزية السلطة وتحكمها فى الأرض وملكيتها لها لفترات طويلة مدخلا الى دراسة المجتمع (١٣) • ويذهب بير الى أن المركزية تؤثر على الطريقة التى يعمل بها البناء الاجتماعى ويتغير • فقد أدت الى دمج الوحدات الاجتماعية التقليدية فى البناء القومى ومن ثم التحلل التدريجى لهذه الوحدات (استقرار البدو ، تفكك مجتمع القرية ـ نشأة الاحياء المفتوحة فى المدن) (١٤) • كما انها منعت ظهور طرق أخرى لتحقيق التكامل كالمجالس البلدية والطبقات البرجوازية الحضرية • فقد تعطل ظهور المجالس البلدية لفترة طويلة ، كما لم تظهر طبقة اجتماعية مصرية تتركز فى المدن وتعمل على تنمية الاقتصاد الحضرى ، واذا ظهرت مثل هذه الطبقة فانها

---

(١٣) افرد بير دراسة خاصة عن ملكية الأرض فى مصر الحديثة ، موضحا فيها بالتفصيل كيف انتقلت هذه الملكية من الدولة الى الافراد • انظر :
G. Baer,**A History of Landownership in Modern Egypt,** 1800-1950, Oxford University Press, London, 1962.

(١٤) تبدو الدولة هنا وكأنها أداة تحديثية تخلق قدرا من التباين فى المجتمع ككل •

تتكون من الأقليات الإجنبية (١٥) • ومع هذا التأثير المضاف للمركزية ، الا أن هناك بعض العناصر التكاملية القديمة التى ما تزال تؤدى نفس الوظائف • ومن أهم هذه العناصر القرابة والدين • فما تزال الحياة الاجتماعية تتمركز حول الأسرة ، وما يزال الدين هو العامل الحاسم فى تشكيل وعى الجماعة (بالرغم من أن الدولة قد زعزعت مكانة علماء الدين) • ولقد ترتب على ذلك حدوث هوة بين تطور الجهاز الادارى والمستويات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى من البناء الاجتماعى ، وبين المستويات الثقافية والتعليمية التى تخلفت كثيرا بحيث تقف عقبة كئودا أمام تطبيق سياسات الصفوة العسكرية (مثل سياسة تنظيم الأسرة وسياسة الاصلاح الزراعى) • كما ظهرت فجوة من نوع آخر بين الصفوة الجديدة من المثقفين والبيروقراطيين وضباط الجيش وبين الطبقات الدنيا فى الريف والحضر • وفضلا عن هذا فان هذه الصفوة الجديدة قد فشلت فى أن تلعب دورا تكامليا فى المجتمع يماثل الدور الذى لعبته الصفوة القديمة التى انحدرت منها (رجال الدين) • وأدت كل هذه الظروف

---

(١٥) G. Baer, « Basic Factors affecting Social Structure, Tensiions and Change in Modern Egyptian Society », in : Nilson (ed.) **Society and Political Structure in the Arab World**, Humanties Press, New York, 1973.

وذهب بير هنا الى رفض القول بأن طبقة وسطى جديدة قد ظهرت فى مجتمعات الشرق الأوسط ، واذا كانت قد ظهرت متمثلة فى المتعلمين وضباط الجيش ، فانها انحدرت من الطبقة القديمة وأخذت دورها وشكلها ، ومن ثم فانها لم تكن بحال طبقة جديدة •

ولقد حلل بير بعض النقاط التى يثيرها تحليله هنا بالتفصيل فى كتابه الاتى :

ج • بير ، **دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة** ، ترجمة عبد الخالق لاشين وعبد الحميد فهمى الجمال،مكتبة الحرية ، جامعة عين شمس، القاهرة ، ١٩٧٦ •

الى خلق قدر كبير من اللامبالاة والعداء للسلطة وعدم القدرة على المبادأة والتنظيم التعاونى ٠

ويكشف تحليل بير هنا ـ وهو تحليل تبرز فيه الثنائية بشكل حاد ـ عن أن فكرة المركزية المفرطة يمكن أن تنتهى الى تحليل ثنائى اذا ما تم افتراضها بشكل قبلى ٠ حقيقة أن المركزية قد تكون موجودة كأحد مكونات البناء الاجتماعى ، غير أن افتراض وجودها يجب أن يتم من خلال تحليل البناء الاجتماعى ذاته والمؤثرات الداخلية والخارجية التى قد شكلته ، والتى قد تكون احدى نتائجها وجود مركزية فى السلطة ٠ واذا لم يحقق التحليل هذا الشرط سوف تظهر المركزية المفرطة وكأنها فى فراغ طالما أن وجودها لا يعكس تناقضات البناء الاجتماعى ٠ وفضلا عن ذلك ، فان الخصوصية التاريخية ليست بالضرورة خصوصية جغرافية ، والا تحولت الى ضرب من ضروب التمركز حول السلالة ٠ ان جوهر الخصوصية التاريخية هو ادراك الخصوصية فى اطار الكلية ، وادراك التنويعات الداخلية داخل الكل بحيث لا يبدو التاريخ وكأنه زمن مستمر ٠ كما أن الخصوصية التاريخية لا تعنى التحليل الاجشطالطى الذى يحاول البحث عن سمة عامة يتمركز حولها البناء الثقافى ٠ وهذا ما ظهر الى حد بعيد فى تحليل انور عبد الملك ٠ ولكن بالرغم من كل أوجه النقد هذه ، فان الصياغة التى قدمها أنور عبد الملك تبدو مفيدة لنا على طريق بحثنا نحو الاقتراب من صياغة افتراضية لمكونات البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى ٠ وتكمن الفائدة التى تقدمها لنا فى انها تلفت انتباهنا الى ضرورة البحث عن صياغة جديدة لفكرة المركزية ان وجدت ، فضلا عن أنها من أول الاسهامات التى أبرزت فكرة الخصوصية التاريخية وبالتالى لفتت انظار الباحثين الى أهميتها ٠

وقد نظر محمود حسين الى خصوصية التجول فى المجتمع المصرى من منظور آخر : فهى تكمن فى الطابع التحولى الذى يميز البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى ٠ وينتقد محمود حسين الباحثين الذين يحاولون تقديم

اطر ثنائية مجردة ، مهملين بذلك امكانية وجود نسق يتسم بالتحول غير المتساوق من النمط الاقطاعى الى النمط الرأسمالى • ويذهب حسين الى أن واقع المجتمع المصرى يكشف عن هذا النسق المتحول ، وان كانت الظروف التى تعرض لها قد أدت الى تعويق التحول الطبيعى لهذا البناء واجهاضه (١٦)• والسبب وراء هذا التعويق هو عدم تحول ملاك الأرض الى طبقة برجوازية من جراء خضوع البناء كله لنظام السوق العالمية • وقد ترتب على هذا النمو المعوق ان ظهرت داخل البناء الاجتماعى مجموعة من مظاهر التفكك والتناقض• فقد ظهر تناقض بين التطور الرأسمالى فى المدن وبين الأبنية الأيديولوجية والسياسية قبل الرأسمالية (المتبقية من فترة ما قبل الرأسمالية) والتى عطلت هذا التطور • وأدى هذا بشكل عام الى تناقض بين الأساس الاقتصادى المتحول والبناء الفوقى التقليدى المتحجر • وظهر تناقض ثالث بين العاصمة حيث يتركز النشاط الاقتصادى والقوة السياسية ، وبين الاقاليم التى تتكون من قرى وبلدان منعزلة تعيش فى اطارها الضيق • وتخضع لتحكم وسيطرة العاصمة (١٧) •

ويمكن أن نميز ثلاثة عناصر فى وجهة نظر محمود حسين :

(أ) يتميز البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى على المستوى الاقتصادى بأنه بناء تحول يتسم التحول فيه بعدم التساوق ومن ثم الاعاقة •

(ب) يرتبط هذا التحول وما يعترضه من عقبات ، بعالمية النظـــام الرأسمالى •

---

(١٦) M. Hussen, **Class Conflict in Egypt 1946-1970,** Montly Review Press, New York and London, 1973, first published in Paris, 1969, p. 19.

(١٧) Ibid., p. 35.

(ج) يفهم البناء الفوقى ـ فى شكله **التقليدى** ـ على أنه معوق لعملية التحول ٠

وفى اعتقادى أن قصور هذه الوجهة من النظر يكمن فى هذه النقطة الأخيرة ٠ فلم يقدم حسين فى دراسته تحليلا للجوانب المختلفة للبناء الفوقى وكيف تساهم فى خلق مظاهر التناقض هذه ، وكيف تناقض مع البناء الأساسى للمجتمع ٠ ومن ناحية أخرى فقد نظر الى العلاقة بين الاشكال التقليدية للبناء الفوقى والاشكال الحديثة للبناء التحتى نظرة تبدو ثنائية الى حد كبير ٠ فلدينا هنا مقابلة بين جوانب حديثة (اقتصادية أساسا) وجوانب تقليدية (ثقافية أساسا) ٠ ولا توجد هنا اشارة الى الجوانب الحديثة من البناء الفوقى الثقافى وما اذا كانت تعمل على تطوير الجوانب الاقتصادية أم أنها تعوقها عن التطور مثلها مثل العناصر التقليدية ٠ وبالرغم من هذا النقد فان هذه الصياغة قد لفتت أنظارنا الى أهمية تحليل البناء الفوقى وما يثيره من تناقضات داخل البناء الاجتماعى ككل ، وما يترتب على ذلك من آثار ٠

ولقد طور محمد الجوهرى فهم الخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى فى ضوء فكرة التحول هذه ، متجاوزا الى حد بعيد الوقوع فى براثن الثنائية التى اكتنفت معالجة محمود حسين ٠ ففى محاولة البحث عن صياغة افتراضية لدراسة الطبقات فى مصر اكد محمد الجوهرى (١٨) ضرورة التسلح بموقف نظرى واضح عند دراسة البناء الطبقى بحيث « يهديه هذا الموقف ويرشده

---

(١٨) محمد الجوهرى ، **مقدمة فى علم اجتماع التنمية** ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، الفصل الثانى عشر والخامس عشر ٠

ويحفظه من الوقوع فريسة الزيف أو التضليل الذى يمكن أن توقعه فيه نظريات أو مواقف سابقة فى دراسة المجتمع » (١٩) • غير أن تحديد هذا الموقف يتطلب نقد هذه النظريات السابقة • ولقد أدى النقد الذى قدمه الى رفض النظرية الوظيفية فى دراسة الطبقات وكذلك رفض الماركسية الفجة التى تتصور وجود طبقتين لا ثالث لهما فى المجتمع • ومن الطبيعى أن يؤدى به هذا النقد الى تأكيد خصوصية التطور فى المجتمع المصرى التى نتمكن ـ من خلالها فقط ـ من تطوير الاطار النظرى الذى نسترشد به فى الدراسة من حيث أننا « لا نستطيع أن نتقبل أيا من التصنيفات التى وضعت على « مقاس » مجتمع غير مجتمعنا المصرى » (٢٠) •

وجوهر هذه الخصوصية أن المجتمع المصرى مجتمع انتقالى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، فهو لم يعرف الاقطاع بشكله الكلاسيكى ولم يعرف بعد مرحلة الرأسمالية الكاملة ، كما أنه قد عرف بجانب ذلك شكلا من أشكال التخطيط الاشتراكى أو رأسمالية الدولة بحيث أدى ذلك الى وجود أشكال متجاوزة للانتاج ، بعضها رواسب من أشكال قديمة وبعضها حديث مهجن ، وتتداخل هذه الأشكال المتعددة وتوجد بجانب بعضها البعض • ويترتب على وجودها بهذا الشكل بناء طبقى متنوع ، حيث تتنوع الطبقات الرئيسية فى المجتمع المصرى بتنوع أشكال الانتاج السائدة •

والجديد فى هذه الصياغة أنها تجاوزت التحليل الثنائى الذى قد يقع فيه دعاة الخصوصية التاريخية على ما رأينا من قبل ، فلم تؤكد سمة عامة توحى بوجود زمن مستمر ، كما لم تؤكد وجود أشكال اقتصادية حديثة فى مقابل « رواسب أيديولوجية تقليدية » • أو حتى التصادم بين أشكال اقتصادية قديمة وحديثة،بل أكدت تجاوز هذه الاشكال فى تكوين اجتماعى واحد

---

(١٩) المرجع السابق ، ص ٢٤٣ •
(٢٠) المرجع السابق ، ص ٣٦٦ •

وبناء على هذا فان تصورى عن الخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى سوف يقوم على هذه الصياغة التى قدمها محمد الجوهرى ، محاولا أن أطورها لتضم مكونات أخرى للبناء الاجتماعى غير أشكال الانتاج والبناء الطبقى ، ولتلقى الضوء على العلاقات بين هذه المكونات ، والتناقضات التى يفرزها البناء الاجتماعى ، والمؤثرات التى تشكله على نحو معين ·وسوف أخصص الفقرة القادمة لعرض النموذج النظرى الذى يشتمل على هذا التطوير ·

رابعا : البناء الاجتماعى ـ السياسى للمجتمع المصرى : نموذج افتراضى

نفترض بادىء ذى بدء أن فهم البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى فى خصوصيته التاريخية لا يعنى دراسة هذا المجتمع فى معزل عن المؤثرات المحيطة ، سواء أكانت عالمية أم ناتجة من تفاعل مباشر مع مجتمعات محيطة· تمثل هذه المؤثرات تترك تأثيرها على الطريقة التى يتشكل بها البناء الاجتماعى على ما سنرى بعد قليل · كما نفترض أيضا أن المجتمع المصرى قد يتشابه مع مجتمعات أخرى فى العالم الثالث ، غير أن أكثر المجتمعات شبها به ـ على ما أتوقع ـ هى تلك المجتمعات التى يقع المجتمع المصرى فى نطاقها الثقافى والحضارى وأعنى المجتمعات العربية بخاصة والاسلامية بعامة · وتجدر الاشارة الى أن الصياغة التى نقدمها فى هذه الفقرة تنطبق على البناء الاجتماعى لمصر الحديثة والمعاصر بصفة عامة ودون التركيز على فترات تاريخية معينة ، وان كان تنوع الفترات التاريخية مفترضا ومتضمنا فيها على ما سنرى ، فضلا عن أن الصياغة سوف تقدم بشكل أقرب الى التجريد النظرى ، على أن تتجه المادة الامبيريقية (التاريخية والميدانية) فى هذه الدراسة ودراسات أخرى لاحقة (من حيث أن هذه الدراسة لا تهتم الا بجزئية تتصل بجماعات الصفوة فى الريف) الى الكشف عن تفصيلاته الدقيقة ·

ويتجه الاهتمام الآن الى الكشف عن العناصر المكونة لهذا النموذج الافتراضى (٢١) :

١ ـ من أهم خصوصيات التطور فى المجتمع المصرى أن التغيرات الحاسمة فى بنائه الاجتماعى لم تتم بشكل تلقائى ، بمعنى التحول التدريجى التلقائى ، وانما كانت تتم اما كرد فعل لمؤثرات خارجية تؤثر بشكل مباشر على القرارات الداخلية التى تمس الاقتصاد والبناء الثقافى والسياسى ، أو كرد فعل للقرارات السياسية الداخلية التى يصدرها الحكام بشأن ادخال اصلاحات أو تغييرات أو تحت ضغوط أزمات سياسية واقتصادية • ولقد ترتب على هذه الخاصية أن اتخذ التطور شكل « الاضافة المصطنعة » لنظم لا تقضى على النظم القائمة بالفعل حتى وان أحدثت بداخلها بعض التناقضات، وذلك بدلا من أن يتخذ شكل التطور التلقائى النابع من قلب النظام القائم ذاته • والنتيجة الحتمية لهذا النوع من التطور هى ظهور ما يسمى بالتطور غير المتساوق Uneven • ولا يشير عدم التساوق هنا الى شكل من أشكال الثنائية بين نظم قديمة وأخرى حديثة ، وانما يشير الى مجرد عملية تؤدى **الى تداخل عناصر مع عناصر أخرى وتجاور عناصر مع عناصر أخرى ، وتفوق عناصر على عناصر أخرى ، وتناقض عناصر مع عناصر أخرى** •

٢ ـ ويترتب على هذا أن يصبح البناء الاجتماعى متسما بالتعدد والتعددية ليست تعددية وظيفية بمعنى وجود تباين بنائى وظيفى يؤدى الى تجول المجتمع نحو مزيد من الاجماع على القيم ومزيد من توزيع

---

(٢١) لم تتم صياغة هذا النموذج ـ كما اشرنا فى مقدمة هذه الدراسة ـ بشكل قبلى كما قد يتبدى للقارىء للوهلة الاولى ، وانما تمت صياغته بعد الفحص النقدى للنظريات السابقة والتى تضمنها هذا الباب من الدراسة ، وقراءة العديد من الدراسات التاريخية والامبيريقية عن المجتمع المصرى والتى أشرت الى بعض منها وسوف أشير الى البعض الآخر فى الدراسة التاريخية اللاحقة •

للقوة (٢٢) • ولكن التعددية هنا تشير الى تجاور وتداخل وتناقض المكونات الأساسية للبناء الاجتماعى وهى : أشكال الانتاج ، والطبقات ، والأنماط الثقافية ، والأيديولوجيات فالبنـاء الاجتمـاعى للمجتمـع المصرى يتميز بوجود :

(أ) أشكال متعددة للانتاج يظهر بينها قدر كبير من التداخل أو التمفصـــل disarticulation • ويتميز كـل شـــكل من أشكال الانتاج هذه بأن له سمات خاصة تميزة عن النمط المثالى المتعارف عليه من خلال الخبرة الأوربيـة • فالاقطـاع والنمط الخراجى والرأسمالية كل له سمات خاصة ، كما أن علاقة أى منها بالأشكال الأخرى والاسلوب الذى يتحول به ، له خصوصيته المميزة • ولم توجد هذه الاشكال بشكل تدرجى يؤدى كل منها الى الآخر ، ذلك لأن ظهور أى شكل منها لا يلغى الشكل أو الاشكال السابقة عليه بل يعتبر استمرارا له (لها) من حيث أن التغير يأخذ شكل « الاضافة المصطنعة » على ما نوهت • والمتتبع لتاريخ مصر الحديث يستطيع أن يكتشف بوضح جوهر هذه التعددية ، وجوهـر الخصوصـية المرتبطـة بمكوناتهـــا • فقبـل ظهور الرأسمالية عرفت مصر شكلا متميزا من الاقطاع تمفصل مع شكل متميز من النمط الخراجى تحكمهما ظـروف بنائية خاصـة • وعندما بدأ التحول الرأسمالى ، بدأ مرتبطا بالتحول فى شكل استغلال الأرض ولم يرتبط بالتحول الصناعى • وخضـع النمط الرأسمالى نفسه لبعض التغيرات عندما تدخلت الدولة بشكل

---

(٢٢) سوف يتضح من خلال هذا العرض أن التعددية بالفهم المطروح هنـا تؤدى الى عكس ما يتوقع الوظيفيون ، فكلما تطور البناء اصبحت عملية الاجماع على القيم شبه مستحيلة ، وتركزت القوة •

أكثر فعالية فى توجيهه • ولم تنقض هذه التحولات الرأسمالية نهائيا على علاقة الفلاحين بالدولة التى حتمها ظروف الانتاج الخراجى ، أو بعض العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية التى ارتبطت بالاقطاع •

ومن الطبيعى ألا تؤدى هذه العملية ـ على المستوى الاقتصادى ـ الى تنمية أو تطور حقيقى ، بل من المتوقع أن تؤدى الى تخلف • ويقصد بالتخلف هنا الركود وفقدان القدرة الداخلية على تحقيق تنمية حقيقية ، ويتجلى ذلك فى بعض المظاهر (٢٣) : (أ) انخفاض مستوى الانتاجية ، (ب) النمو البطىء للدخل القومى ، (جـ) سوء توزيع الدخل القومى ، (د) عدم تطور الصناعة ، (هـ) تدهور الزراعة وانخفاض انتاجيتها ، (و) عدم وجود تراكم رأسمالى فى الداخل •

(ب) طبقات وشرائح اجتماعية متعددة • ويترتب هذا المستوى من التعددية على المستوى السابق مباشرة • فاذا كان نمط الانتاج الجديد لا يقضى نهائيا على النمط القائم بالفعل ، فان معنى ذلك أن اضافة شكل انتاجي جديد تؤدى الى ظهور طبقة جديدة قد تستمد بعض أصولها من الطبقات القائمة بالفعل ، ولكنها تضيف عنصرا طبقيا جديدا على أى حال • فقبل دخول الرأسمالية الى مصر كان السكان ينقسمون الى طبقتين : طبقة ارستقراطية ذات جناحين : جناح حاكم وجناح يقطن فى الاقاليم ويسيطر عليها مؤديا الخراج الى الجناح الحاكم ، وطبقة من الفلاحين دافعى الضرائب ومن أصحاب الحرف فى المدن • وأدى التطور الرأسمالى

---

(٢٣) مؤشرات التخلف هذه مأخوذة من المصدر التالى :
محمد الجوهرى ، مقدمة فى علم اجتماع التنمية ، **مرجع سابق** ، ص ص ٢٩ ـ ٤٤ •

الى ظهور طبقة برجوازية تضم شرائح من الرأسماليين الزراعيين انضمت اليها بعد ذلك شرائح من الرأسماليين الصناعيين والتجاريين • وتحللت جماعات الفلاحين ـ على اثر هذا التحول الرأسمالى ـ الى بروليتاريا زراعية وصناعية وطبقة من صغار ومتوسطى الملاك • ومع ظهور تدخل الدولة فى مسار الرأسمالية وتنفيذها لسياسة تعليمية واسعة النطاق ظهرت طبقة وسطى من البيروقراطيين والتكنوقراطيين والمهنيين والمثقفين • ولقد أدى نمو السكان وتفتت الأرض الزراعية الى أن تندفع جماهير غفيرة من سكان الريف للعمل بالمدينة فى الأعمال الطفيلية مكونة بذلك بروليتاريا حضرية • ولقد بدأت الطبقة التى تكونت على اثر تحكم الدولة المتزايد فى عمليتى الانتاج والتوزيع ، بدأت فى التحلل من جديد على اثر التغيرات الليبرالية التى طرأت على المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة ومنذ بداية السبعينيات • وكان من نتيجة هذا التطور ظهور بناء طبقى غير متجانس يتسم بحراك اجتماعى سريع وتداخل شديد فى الأصول الطبقية •

(جـ) ويكمن المصدر الثالث للتعددية فى وجود اشكال متعددة للقيم يتداخل بعضها مع البعض الآخر ، ويتناقض بعضها مع البعض الآخر ، ويسيطر بعضها على البعض الآخر • ولا تفهم تعددية القيم هنا من منظور وظيفى بل تفهم من منظور مخالف تماما • مظروف التطور الخاص الذى مربها المجتمع المصرى ـ وربما كل مجتمع متخلف ـ قد أحدثت تناقضات فى البناء القيمى الأساسى للمجتمع وأدخلت عليه نسقا من القيم ، أعنى الثقافة الحديثة المشوهة ، ساهمت فى تخلفه • وأميل الى أن انطلق هنا من وجهة نظر كارل بولانى Karl Polanyi الذى ذهب ـ فى هجومه على التركيز على العوامل الاقتصادية وحدها فى دراسة

تأثير الامبريالية ـ الى القول بأن السبب الرئيسى فى تحطيم المجتمعات المقهورة ليس سببا اقتصاديا ، وانما هو التفكك الذى أصاب البيئة الثقافية للمجتمعات التى وقعت ضحية للاستعمار • حقيقة أن العملية الاقتصادية قد كانت بمثابة أداة هذا التحطيم ، أما السبب المباشر فيه فيكمن فى الشرخ الذى أصاب الوجود الاجتماعى للافراد الذين يعيشون فى هذه المجتمعات والذى ترتب عليه فقدانهم احترام الذات وتزعزع المثل العليا عندهم (٢٤) •

ويكاد المرء يجزم بالقول بأن احدى الخصوصيات التى تميز المجتمع المصرى ـ ومجتمعات أخرى كثيرة فى العالم الثالث ـ هى وجود تراث ثقافى وحضارى طويل قبل أن يعرف هذا المجتمع مظاهر الثقافة الحديثة • ومن الطبيعى أن يضرب هذا التراث الثقافى بجذوره فى نفوس الافراد ، ومن غير المتوقع أن تختفى مظاهر هذا التراث الثقافى أمام غزو الثقافة الحديثة • غير أن الأمر لا ينتهى عند هذا الحد • فنقل الثقافة الغربية المزعوم لم يؤد الى نقل هذه الثقافة فى جوهرها (وأعنى العلمانية والعلمية والرشد) ، وان انتقل هذا الجوهر ، فانه لم يتعد فئات محدودة جدا من المثقفين والعلماء • واما الذى انتقل بالفعل وأثر على أكثر القطاعات وأبعد القرى فهى تلك الثقافة الغربية المشوهة والممسوخة المتصلة بالاستهلاك والمظهرية ، بل ان هذه الأشياء قد تم تفسيرها واستخدامها بطريقة عمقت تشوهها • ويتصل نقل هذه القيم المشوهة بتاريخ المجتمع وطابع التطور المتميز الذى مر به • فلم

---

(٢٤) K. Polanyi, Origins of Our Time : The Great Transformation, Victor Gollonez LTD., London, 1945, First published 1944., p. 159.

وتكمن أهمية وجهة نظر بولانى فى أنها تلفت نظرنا الى أهمية الدور الذى تلعبه القيم الحديثة فى خلق التناقضات ومظاهر التفكك التى تؤدى بالمجتمع المستقبل لهذه القيم الى التحطيم •

تكن الدول الاستعمارية جادة فى نقل قيمها وثقافتها الحديثة ، ولم تسمح بنقل هذه القيم الا بالقدر الذى يساعد على عملية نقل الفائض الى مركز العالم الراسمالى • كما أن الذى قام بدور ناقل هذه الثقافة الحديثة هو البرجوازية ، ومن المحقق أن البرجوازية لا تعيد استخدام نصيبها من الفائض بشكل راسمالى ، بل تستخدمه فى المحافظة على « انماط استهلاكية مظهرية أو ترفية • » (٢٥) • وفى هذه الحالة ، فان الثقافة الحديثة التى تنتقل من هذه الطبقة الى بقية فئات المجتمع لن تكون ثقافة « الرشد والعلمية والعلمانية » ، وانما ستتكون اساسا من هذه الانماط الاستهلاكية الترفية والمظهرية •

ولقد أدى هذا النمط من الثقافة الحديثة الى احداث تناقض فى الثقافة الأصلية ، وأصبح التعلق بها يعكس عند بعض الناس ازدراء واحتقارا وتنكرا للثقافة الأصلية ، رغم انها قائمة هناك فى اتجاهاتهم وأسلوب تفكيرهم (٢٦)، أو حنينا الى ثقافة الماضى ، أو نقدا لهذا النمط من الثقافة الحديثة مع عدم القدرة على التخلص منها أو تغييرها • ولقد ادت ظروف التطور هذه الى مـــا أميـــل الى تســـميته بتضخـم أو تشـــوه overdevelopment البناء الفوقى (٢٧) •

والمقصود بالتضخم هنا انحراف مسار المستويات الثقافية وخاصة الحديثة عن جادة الصواب بحيث تختل لدى الناس معايير الصواب والخطأ

---

(٢٥) محمود عودة ، الفلاحون والدولة ، **مرجع سابق** ، ص ١٩٩ •

(٢٦) لا يظهر هنا فصل ثنائى بين القيم الحديثة والقيم التقليدية ، فكل الناس تقليديون بدرجات ومحدثون بدرجات اذا سلمنا بتعددية القيم ، ومن الممكن أن تكشف دراسة مستقلة عن أن أكثر الناس حـملا لهذا النمط من القيم الحديثة هم أكثر الناس تقليدية فى اسلوب تفكيرهم •

(٢٧) استخدم حمزة علوى هذا المصطلح ، غير أنه قصره على بناء الدولة فقط دون البناء الفوقى عامة •

(يصبح الخطأ صوابا والصواب خطأ) ، ومعايير التقييم (تصبح المظهرية والفهلوة مستوى للتقييم أرقى من العمل والانجاز) ، ومعايير الالتزام (يصبح كسر القوانين والتملص من المسئولية مظهرا شائعا للسلوك) ، والمثل العليا (أصبحت المثل العليا مرتبطة بفكرة « النجومية » وتحقيق الغاية دون الاهتمام بنوعية الوسائل) • وهناك مظاهر أخرى لتضخم ترتبط بالأيديولوجيات والقوانين والبناء السياسى سوف أشير اليها فيما بعد •

(د) ويؤدى تعدد القيم وتطورها بهذا الشكل الى تعدد الايديولوجيات وعدم وضوحها وتحددها أو تضخمها فى بعض الأحيان : فهناك الأيديولوجيات المتأثرة بتراث ما قبل الاسلام (خاصة الفرعونى منه) ، وهناك الأيديولوجيات الاسلامية ، وهناك الأيديولوجيات العلمانية ، وهناك المواقف التوفيقية العديدة • وتجدر الاشارة الى أن الناس مختلفون فى درجات حملهم للايديولوجية وفى درجة وضوح الأيديولوجية أو تشوهها • فالمثقفون والصفوة الحاكمة ورجال الدين تتضح عندهم الرؤى الأيديولوجية وان كانت لاتخلو من مظاهر تضخم وتشوه (٢٨) • أما المتعلمون فان الرؤى الأيديولوجية تتداخل عندهم بشكل لافت للنظر ، وتبدو فى مجموعها غامضة باهتة ، وتتغير بتغير المواقف والمؤثرات الخارجية ، والحراك الاجتماعى الصاعد • أما الجماهير العظمى

---

(٢٨) من مظاهر التشوه والتضخم هنا التناقض الواضح بين الادعاء الايديولوجى وتقلب المواقف الفعلية ، والفهم الخاطىء للأيديولوجية . والتعصب الشديد لها ، ورفض الأفكار الاخرى رفضا تاما • ولقد أشار محمود العودى ـ فيما يختص بفئة المثقفين ـ الى الانفصال عن الأصول الطبقية « والبحث عن مواضع انتماء كامل داخل الطبقات الاقطاعية والبرجوازية المسيطرة » • انظر حمود العودى ، **المثقفون فى البلدان النامية**، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٩٣ •

من السكان فان الرؤية الأيديولوجية تكاد تنعدم عندهم ، وهم لا يكادون يعرفون أيديولوجية الا الاسلام مرتبطا بالكثير من الخرافات • ولا شك أن هـذا الموقف الأيديولوجى غير المحـدد بالنسبة لهذه الفئة والفئة السابقةعليها يرجع الى خضوعهم المستمر لسيطرة أجهزة الاعلام التى تنقل لهم ما ترغب الصفوة الحاكمة فى أن يعرفوه • (٢٩) ، الأمر الذى ينتهى الى قدر كبير من الوعى الزائف عند هذه الفئات •

٣ ـ وتتداخل كل هذه العناصر المتعددة بعضها مع البعض الآخـر ويؤدى تداخلها وتمفصلها بهذا الشكل الى أشكال عديدة من التناقض داخل البناء الاجتماعى ، وهى تناقضات تضيف بدورها عنصرا جديدا لطابع التعددى للمجتمع • فهناك التناقض بين البناء التحتى المتخلف وبين البناء الثقـافى المتضخم أو المشـوه • ثم التنـاقض داخـل كل منهمـا على حـدة • وهنـاك التنـاقض بين المواقـف الطبقيـة والمواقف الأيديولوجية ، ثم التناقض داخل كل منهما على حدة • وهناك التناقض بين مسـتويات التطور فى الوحدات الاجتمـاعية المكونة للمجتمع (الريف والحضر) ، وداخل كل منهما على حدة (التحضر الزائد فى مقابل نقص الحضرية فى المدن ، تخلف تكنولوجيا الزراعة فى مقابل تضخم الرغبة فى اقتناء الأجهزة الحديثة) وهناك أخيرا التناقض الكامن فى نفوس الافراد نفسهم بين القول والعمل ، بين المظهر والجوهر ، بين المواقف اليوميـة المختلفة ، فضلا عن التنـاقض والتضارب بين الاجهزة المختلفة للتنشـئة الاجتماعية • ويترتب على كل هذه التناقضات عدم ظهور فعل اجتماعى له صفة الاتساق والاستمرارية ، بحيث يمكن تحديد أنماط مثالية لعناصره

---

(٢٩) غالبا ما تكون المادة التى تقدمها أجهزة الاعلام متناقضة ، كما أنهـا تخضع لتوجيه نظم سياسية مختلفة فى فترات تاريخية مختلفة •

المكونة • ويظهر بدلا من ذلك فعل اجتماعى يتسم بأنه فعل متناقض discrepant تتناقض فيه الاهداف والوسائل ، وتتناقض المواقف التى يظهر فيها باختلاف الهدف وباختلاف المؤثرات الخارجية التى يخضع لها الفرد • ومن هنا فانه فعل يتسم بعدم الاستمرارية وعدم الاتساق واللامعيارية، ولا يمكن التنبؤ به الا فى ضوء هذه الخصائص •

٤ ـ تؤثر كل هذه الظروف على البناء السياسى وتشكله : فهى تهيىء الفرصة للبناء السياسى ليقوم على المركزية ، بحيث تصبح القوة مركزة فى أيدى جماعة أو جماعات من الصفوة تفرض نفسها على البناء فرضا • غير أن العلاقة بين البناء الاجتماعى والبناء السياسى ليست علاقة ذات اتجاه واحد ، بل انها علاقة جدلية • بمعنى أن البناء الاجتماعى هو الذى شكل البناء السياسى المركزى ، كما أن هذا الأخير يؤثر على البناء الاجتماعى من خلال « الاضافات الصناعة » وغيرها فيزيد من تعدديته أو يفرز من السياسات ما يستهدف اخضاع كل هذه التعددية لشكل واحد فقط ، بصرف النظر عن مدى نجاح هذه السياسات • ومن الطبيعى أن تنعكس ظروف البناء الاجتماعى على البناء السياسى فنجده يتسم بعدم الاستقرار وعدم الاستمرارية والتناقض • ومن الواضح أن المركزية هنا لا تفهم على أنها اتجاه عام فى التاريخ كما توحى صياغة انور عبد الملك وغيره ، وانما هى نتيجة طبيعية للظروف التى تطور فيها البناء ، والمؤثرات التى تعرض لها • فهذه الظروف تخلق داخله تنافرا وعدم التقاء بين آراء كثيرة وجماعات كثيرة ، الأمر الذى يهيىء الظروف لأن تكون السلطة المركزية نظاما فى الحكم أكثر نجاحا وأكثر استمرارية من نظيره الذى يمنح مزيدا من الحريات ومزيدا من اللامركزية • وتتضمن العلاقة بين البناء الاجتماعى والبناء السياسى على هذا النحو مجموعة من القضايا الفرعية أفضلها على النحو التالى :

(أ) يتميز بناء القوة بأنه يتركز فى أيدى صفوة قليلة من الافراد ، أو

مجموعات من الافراد تلتقى على مصلحة واحدة ، هذا بالرغم من أن أصول هذه الجماعات وطبيعة تكوينها تختلف من مرحلة الى أخـرى ٠

(ب) تواجه عملية « فك » المركزية من خلال اعطاء مزيد من الديموقراطية ومزيد من اللامركزية ـ خبرات تكوين الاحزاب والمنابر وادخال الديموقراطية فى مصر ـ بصعوبات عديدة ومحاولات اجهاض عديدة ٠ فالحقائق التاريخية تشير الى أن الاضطراب البنـائى aberration والتعـــددية يميـــلان الى التزايد والتضخـم مـع وجود أى محاولة لحقن الليبرالية فى دماء النسق (٣٠) ٠

(جـ) يعرف البناء الاجتماعى أقوى فترات استقراره ـ وازدهاره ـ فى الفترات التاريخية التى شهدت ظهور سلطة مركزية قوية تحاول أن تضع « الكل فى واحد » ، وتقلل من الاسباب المؤدية الى عدم تساوق التطور ٠

(د) تصبح الممارسة السياسية مقصورة على دائرة الصفوة ، وهى لا تتسرب الى الجمـاهير الا بالقـدر الذى تتيحه هذه الصفوة ، وعندما يحدث هذا التسرب فان الممارسة تقتصر على صفوات محلية ٠ وبناء على ذلك ، فان جماعات الصفوة فى المجتمعات الريفية المحلية والممارسة السياسية المرتبطة بها ترتبط ارتباطا وثيقا بالممارسة السياسية على المستوى القومى ٠

---

(٣٠) غالبا ما تكون هذه المحاولات مصاحبة لفترات العلاقة الوثيقة بين المجتمع وبين المجتمع الرأسمالى العالمى ، حيث تعمل الديمقراطية كوجهة زائفة للمعاونة فى عملية نقل الفائض ٠

(هـ) ويترتب على هذا أن تصبح جماعات الصفوة فقط هى الساعية الى شغل مراكز القوة • وفى حالة وجود أيديولوجية لدى أى من هذه الصفوات ، فانها تعتقد أن أيديولوجيتها هى أفضل الأيديولوجيات لتطوير المجتمع • ويفرض على الصفوة الحاكمة فى هذه الظروف التحالف مع بعض هذه الصفوات وطرد بعضها الآخر خارج نطاق العمل السياسى ، ويتم هذا التحالف وهذا الصراع وفق المصالح المشتركة لجماعات الصفوة ووفق الثقل الذى تمثله للصفوة داخل المجتمع •

(و) لا يمكن الحديث فى مثل هذه الظروف عن دور مستقل للدولة كما ذهب بعض الباحثين الذين اهتموا بالدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار • فالدولة هنا هى منظمة كل شىء فى المجتمع ، ولا تفلت من يدها صغيرة ولا كبيرة •

(ز) تميل أجهزة الدولة فى هذه الظروف الى التضخم وهو تضخم يرتبط بتضخم المستويات الثقافية فى البناء الاجتماعى من ناحية ، وبالجهود المستميتة التى تبذلها الدولة للسيطرة على تعددية البناء الاجتماعى وتناقضاته من ناحية أخرى • ومن مظاهر التضخم فى أجهزة الدولة (أ) التعديلات الدستورية المستمرة (ب) الانتخابات والاستفتاءات المتعددة ، (جـ) اصدار مجموعات مستمرة ـ ومتناقضة ـ من القوانين ، (د) الاهتمام بشكل النظام ورموزه أكثر من الاهتمام بانجازه وفاعليته ،

(ح) استخدام وسائل الاعلام بشكل مكثف والسيطرة عليها •

(ط) تضخم القوات المسلحة وتطلع الضباط الى القوة •

ى ـ من المتوقع فى هذه الظروف أن تتشكل الاتجاهات السياسية للافراد، وكذلك ثقافتهم السياسية من خلال توجيه الدولة التى تملك أجهزة الاعلام ومن المتوقع أن تتعدد هذه الاتجاهات وتتناقض مع تعدد وتناقض نظم الحكم المركزية والتعديلات المستمرة التى تطرأ على سياسة كل نظام ٠

وبعد انتهاء عرض هذه العناصر المكونة للنموذج النظرى الافتراضى بشأن البناء الاجتماعي للمجتمع المصرى ، يمكن أن نلخصه فى الشكل التالى :

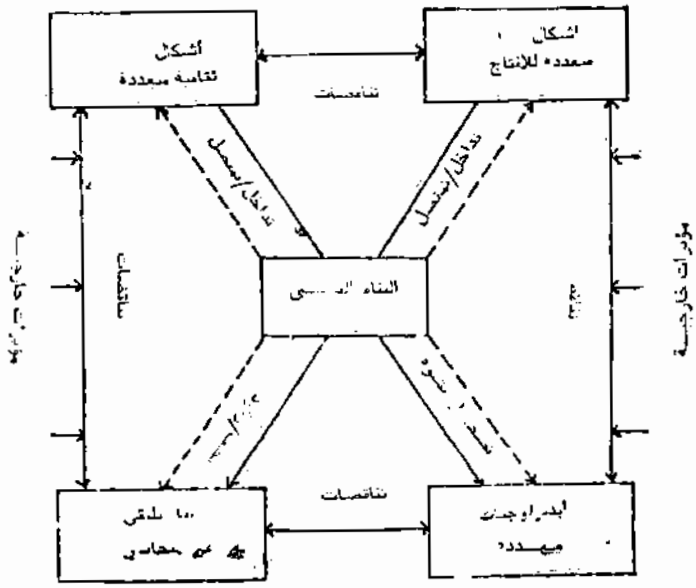

نموذج نظرى البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى

تشير الاسهم المتصلة الى العلاقات الجدلية بين مكونات البناء الاجتماعى، وتشير الاسهم المتقطعة الى سيطرة البناء السياسى المركزى ٠

خامسا : فروض الدراسة الراهنة :

تسعى هذه الدراسة الى أن تتحقق من مدى صدق بعض الفروض المشتقة من النموذج النظرى السابق عرضه والمتعلقة بعلاقات التفاعل بين جماعات الصفوة القديمة والجديدة فى الريف المصرى فى سياقها التاريخى والمعاصر • ولكن قبل أن نحدد هذه الفروض وطريقة اشتقاقها من النموذج الافتراضى ومن الواقع الميدانى ، لابد وأن نحدد ماذا نعنى بالصفوة القديمة والصفوة الجديدة فى هذه الدراسة •

اذا كان علينا أن نستخدم مفهوم الصفوة دون أن « نضمنه حكما قيميا معينا على نوعية هؤلاء الناس ، أو عن مستواهم الفكرى أو خصائصهم الروحية أو الاخلاقية » (٣١) ، فلا يمكننا البدء بأن جماعات الصفوة الجديدة هم أولئك الذين تلقوا قدرا من التعليم ، فضلا عن أن مثل هذا القول لن يخرجنا عن دائرة الثنائية • فالتعريف الذى تنشده هذه الدراسة لابد وأن يسمح لنا :

(أ) بدراسة التكوينات التاريخية لهذه الجماعات وكذلك العلاقات التاريخية فيما بينها •

(ب) بدراسة التباين والتنوع بين جماعات الصفوة دون أن نقع فى براثن الثنائية •

(جـ) أن يلقى الضوء ـ بشكل ما ـ على العلاقة بين الطبقة والصفوة •

وفى سعيها نحو صياغة تعريف بهذا الشكل ، وجدت هذه الدراسة خيط البداية فى التعريف التالى الذى قدمه محمد الجوهرى حيث عرف الصفوة

---

(٣١) محمد الجوهرى ، مقدمة فى علم اجتماع التنمية ، **مرجع سابق** ، ص ٢٩٧ •

بأنهم « أصحاب مواقع السلطة والتأثير غير العادى فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية ، بما تتيح لهم مواقعهم هذا التأثير على عمليات التنمية والجهود الرامية الى تحقيقها تأثيرا حاسما من خلال تعويقها ، أو تشجيعها أو توجيهها وجهة معينة » (٣٢) ٠

ويمكن أن نشتق من هذا التعريف عنصرين هامين : الأول : أن الصفوة ترتبط بمراكز السلطة والتأثير ، والثانى : أنها تتخذ موقفا من الواقع القائم ٠ وبناء على ذلك يمكن أن تتكون الصفوة القديمة من الشاغلين لمراكز السلطة والتأثير ، المناصرين للأوضاع القائمة ، ومن الناحية الأخرى تتكون الصفوة الجديدة من الساعين نحو الوصول الى مواقع السلطة والتأثير ، الأمر الذى يجعلهم يدعون ـ دعوة مؤقتة غالبا دائمة أحيانا ـ الى تغيير الواقع القائم ٠ غير أن تعريفا من هذا النوع لن يكون كافيا طالما أنه لم يربط بين مواقع السلطة والتأثير والمواقع الطبقية فى البناء الاجتماعى المحلى (٣٣) ٠ وبناء على ذلك فاننى أقترح تعريفا لجماعات الصفوة القديمة والجديدة على النحو التالى :

ـــ جماعات الصفوة الريفية القديمة هم أولئك الذين يشغلون مواقع السلطة والتأثير فى المجتمع الريفى وذلك بحكم انتمائهم الى الطبقة المسيطرة أو ارتباط مصالحهم بمصالحها ، وتحدد مواقفهم من الواقع الاجتماعى فى ضوء هذه المواقع ٠

ـــ أما جماعات الصفوة الجديدة فهم أولئك الذين يناضلون من أجل

---

(٣٢) المرجع السابق ، ص ٢٩٧ ٠

(٣٣) ظهرت الحاجة لمثل هذا النوع من الارتباط بين مواقع السلطة والتأثير عند الصفوة والمواقع الطبقية من خلال النقد الذى وجه لبعض الافكار المرتبطة بهذا البحث فى « حلقة مناقشة » قسم الاجتماع جامعة القاهرة ٠

شغل مواقع السلطة والتأثير ، وذلك فى سياق تطلعهم وسعيهم المستمر نحو الوصول الى مواقع مؤثرة ، وتتحدد مواقفهم من الواقع الاجتماعى ـ فى معظم الأحيان ـ فى ضوء سياق التطلع والسعى هذا ٠

وتجدر الاشارة الى أن هذا التعريف لا يعد صياغة جديدة لفكرة « دورة الصفوة » ٠ فدورة الصفوة تشير بحكم تعريفها الى احلال صفوة محل أخرى وهو موقف لا يمكن تصوره فى الواقع الا فى ضوء الموقف الفلسفى ـ النفسى الذى قدمه باريتو ٠ كما أنه لا يعد صياغة جديدة لفكرة الصراع حول مصادر السلطة السياسية التى قدمها رالف دارندورف ٠ وذلك لأن دارندورف يتصور موقفا ديموقراطيا وليبراليا ربما لا يتوفر فى ضوء الخصوصية التاريخية لمجتمعات معينة ، كما أنه يحصر عملية الصراع السياسى فى الصراع على السلطة (التى يعنى اكتساب مكانة شرعية بحكم الوظيفة) فى الوقت الذى يشتمل فيه مفهوم الصفوة هنا على شىء أوسع من السلطة ، انه يشتمل على مفهوم القوة بمعنى القدرة على المنع والمنع فى المواقف الاجتماعية المختلفة ، كما أنه يرتبط بمفهوم الطبقة ارتباطا وثيقا ٠ ويتفق التعريف السابق لجماعات الصفوة فى الريف مع النموذج الافتراضى الذى تضمنته تلك الفقرة السابقة ٠ ذلك أن هذا النموذج يتيح لنا تحليل فئات متعددة من الجماعات سواء أكانت طبقات أم جماعات ، كما أنه يتيح لنا أن نربط بين المواقع الطبقية وبين مواقع السلطة والتأثير التى تحتلها الصفوة كجماعات سياسية ٠

غير أن الدراسة لا تسعى ـ وكما نوهت من قبل ـ الى اختبار هذا النموذج الافتراضى ، بل تسعى فقط الى اختبار مجموعة من الفروض تتصل بتكوين جماعات الصفوة وعلاقات التفاعل بينها ٠ ولكن كيف السبيل الى استقاق هذه الفروض من النموذج النظرى بحيث تبدو وثيقة الصلة به ٠ فى هذه الحالة لا بد وأن نشتق من النموذج الافتراضى مجموعة من الافتراضات

العامة التى يوحى بها النموذج فيما يتعلق بالمجتمع الريفى بعامة والصفوة بخاصة • ولن تكون هذه الافتراضات هى الفروض الموجهة للدراسة ، وانما تمثل خطوة تقربنا من صياغة الفروض التى سوف تختبر فى الواقع • واذا ما حاولنا تحديد هـذه الافتراضات فاننا سـنجد ان النموذج يوحى لنـا بالافتراضات التالية فيما يتعلق بالريف وجماعات الصفوة :

١ ـ ان المجتمع الريفى ـ ومن ثم بنائه السياسى ـ لا يمكن ان يدرس بمعزل عن الاطار القومى ، ذلك ان المجتمع الريفى لم يعد منعزلا عما يحدث حوله منذ أن تخللته علاقات السوق ، فضلا عن خضوعه الدائم للقرارات المركزية •

٢ ـ طالما أن البناء يتسم بالتعددية ، فمن المتوقع أن تنعكس هذه التعددية على تكوين الصفوة وطرق الانضمام اليها •

٣ ـ طالما أن البناء الاجتماعى يقوم على تداخل أشكال متعددة من الانتـاج واشكال متعددة من المستويات الثقافية ، فانه من المتوقع أن تختلط أساليب الممارسة السياسية وتتداخل •

٤ ـ من المتوقع أن ينعكس تضخم المستويات القيمية الحديثة على سلوك الصفوة ، وعلى مستويات تقييم الجماهير لهذا السلوك •

كانت هذه الافتراضات هى التى وجهتنى فى أثناء قيامي ببعض الزيارات الاستطلاعية لبعض القرى ، ولقد تمكنت من خلال هذه الافتراضات وهذه الرؤية الامبيريقية المبدئية أن أحدد ثلاث مجموعات من الفروض يسعى هذا البحث الى تحقيقها •

أولا : فروض تتصل بالتكوين الاجتماعى للصفوة • وتستهدف استطلاع الفئات والجماعات التى يمكن ان تندرج تحت مفهوم « الصفوة »

والمواقع الطبقية لهذه الفئات ، والقنوات التى تحملهم الى عضوية الصفوة ، ومدى الوضوح الأيديولوجى لكل منها • وبناء عليه فان هذه الدراسة تفترض :

(أ) أن جماعات الصفوة تميل الى التباين والتعدد •

(ب) رغم التباين فى المواقع الطبقية لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، الا أن الوضع الذى تتمتع به الطبقة المسيطرة هو الذى يشكل كلا منهما •

(جـ) تتعدد طرق الانضمام للصفوة بتعدد مصادر التأثير والموقف الطبقى •

(د) لا تتسم مستويات الوعى لدى جماعات الصفوة بالوضوح والتحدد الأمر الذى قد ينعكس على مستوى التحدد الايديولوجى لهذه الجماعات •

ثانيا : فروض تتصل بأشكال التفاعل • وتتجه هذه المجموعة من الفروض نحو الكشف عن بعض اشكال التحالف والصراع الرأسية والأفقية لجماعات الصفوة ومدى ارتباط هذا بأشكال الممارسة السياسية ، والمسائل التى تتعامل معها الصفوة فى هذه الممارسة • وتفترض الدراسة فى هذا الصدد :

(أ) تتحدد أشكال التحالف والصراع الافقية بين جماعات الصفوة على المستوى المحلى ، والرأسية بينها وبين السلطة المركزية بالظروف التاريخية ومدى ما تمنحه هذه الظروف من قوة للجماعات المنخرطة فى الممارسة السياسية •

(ب) تتعدد أشكال الممارسة السياسية وتفرض أشكالا مختلفة من التحالف والانقسام •

(جـ) هناك قدر من التداخل بين مستويات الممارسة السياسية ويستخدم كل منها فى تدعيم الآخر ٠

(د) تختلف المسائل التى تدور حولها الممارسة السياسية ، ولكنها تتجه نحو غاية واحدة هى مزيد من السيطرة للصفوة المسيطرة ٠

(هـ) من المتوقع أن يكشف التفاعل عن قدر كبير من « تعبئة مشاعر التحيز » يرتبط بخطوط طبقية أو قرابية أو شللية ٠

ثالثا : فروض تتصل بالتحول فى موقف الصفوة الجديدة : وتستهدف الكشف عن الاستمرارية فى مواقف الصفوة الجديدة مع تغير الأوضاع الطبقية ٠ وتفترض الدراسة فى هذا الصدد :

(أ) أن معظم أعضاء الصفوة الجديدة يميلون الى التحول نحو موقف الصفوة القديمة مع تغير أوضاعهم الطبقية ٠

(ب) أن درجة التحول ومداه يختلفان باختلاف أساليب الانضمام للصفوة وكذلك العلاقات القرابية ٠

(جـ) كما أنهما يختلفان باختلاف درجة الوعى والوضوح الايديولوجى ـ